النمسا الجمهورية فى خمسة عشر عاما

للاستاذ محمد عبد الله عنان

— ١ —

فى الثانى عشر من فبراير المنصرم اضطرمت النمسا فجأة بضرام حرب أهلية خطيرة ، واتجهت أنظار العالم الى هذا الحدث الأوربى الجديد ترقب آثاره فى سير الشئون الدولية . وكانت المعركة عنيفة هائلة ولكن قصيرة المدى ، لأنها لم تطل سوى ثلاثة أيام وكانت خاسمة النتائج والآثار سواء فى الموقف الداخلى أو فى سير السياسة الأوربية العامة .

ويرجع هذا الفصل السريع الحاسم الى عزم الرجال الذين يشرفون اليوم على مصاير الجمهورية النمسوية ، وعلى رأسهم الدكتور انجلبرث دولفوس المستشار (رئيس الحكومة) الفتى . وقد تولى الدكتور دولفوس الحكم منذ عامين (فى أواخر مايو سنة ١٩٣٢) فى ظروف صعبة تزداد كل يوم حرجاً : وفوجىء غير بعيد بخطر السياسة العنيفة التى اتخذتها الوطنية الاشتراكية الألمانية أو السياسة الهتلرية إزاء النمسا ، ومحاولتها أن تقضى على إستقلالها وأن تجعل منها ولاية ألمانية ؛ وأنفق العام الماضى كله فى قمع الاعتداءات المنظمة التى يدبرها الوطنيون الاشتراكيون (النازى) النمسويون بوحى ألمانيا وإرشادها ؛ وأبدى حزماً وشجاعة نادرين فى الدفاع عن استقلال النمسا ، ومقاومة ضغط السياسة الهتلرية ، واستطاع حتى اليوم أن يقضى على كل مشاريعها ومحاولاتها . بيد أن هذا الخطر ما يزال قائما داهما .

وكان ثمة خطر آخر تواجهه حكومة الدكتور دولفوس وتخشى منه على النظم القائمة وعلى سلام البلاد . ذلك هو قوة الديموقراطية الاشتراكية النمسوية وتغلغلها فى مرافق البلاد . وكانت الديموقراطية الاشتراكية تؤيد الحكومة فى نضالها ضد الخطر الهتلرى ، ولم يك ثمة خلاف فى جبهة السياسة النمسوية من هذه الناحية ؛ ولكن المعركة الخالدة بين الجبهة الاشتراكية والجبهة المحافظة كانت تحتم دائماً وراء هذا التفاهم المؤقت على مقاومة الخطر المشترك ؛ وتلك هى المعركة التى انفجر بركانها فى الثانى عشر من فبراير لأسباب وظروف ما تزال غامضة . وقد استطاعت الحكومة ومن ورائها القوى المحافظة أن تخرج من هذا الصراع ظافرة ، وأن تقضى — مؤقتا على الأقل — على الديموقراطية الاشتراكية النمسوية . ولكن ماذا سيكون بعد هذا الظفر وبعيد اختفاء الديموقراطية الاشتراكية من ميدان كان لها فيه منذ قيام الجمهورية النمسوية أيما شان ؟ لقد كانت الديموقراطية الاشتراكية سند حكومة الدكتور دولفوس فى نضالها ضد الخطر الهتلرى ، فالآن وقد حطمت هذه القوة ، فان مهمة الدكتور دولفوس تغدو أصعب وأشق . بيد أنه يصعب علينا أن نقول اليوم كلمة حاسمة فى نتائج هذه المعركة . وسنحاول فى هذا البحث أن نستعرض تاريخ الجمهورية النمسوية منذ قيامها ، وأن نشرح العوامل والظروف الداخلية والخارجية التى تقلبت فيها ، والقوى السياسية والاجتماعية التى تتجاذبها ، والاتجاهات المختلفة التى تسيرها فى ميدان السياسة الدولية .

٭٭٭

قامت الجمهورية النمسوية فى الثانى عشر من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، على أنقاض البقية الباقية من امبراطورية النمسا والمجر القديمة . وكانت امبراطورية النمسا والمجر تسير قبل ذلك بعامين أو ثلاثة فى سبيل الانحلال والتفكك . وكان الامبراطور الشيخ فرانز يوسف الذى سهر على وحدتها ومصايرها نحو سبعين عاما قد توفى فى نوفمبر سنة ١٩١٦ ، والحرب الكبرى فى إبان اضطرامها والامبراطورية القديمة تواجه أخطار الهزيمة والتفكك ؛ فخلفه حفيد أخيه الأرشيدوق كارل ؛ ولم تمض أشهر قلائل حتى أخذت بوادر الاعياء والهزيمة تبدو قوية على الجيش الامبراطورى . واخذت القوميات والاجناس القديمة التى تتألف منها الامبراطورية اعنى المجر والتشك والسلوفاك والبولونيين والصربيين والرومانيين ، تتحرك فى سبيل التحرر والاستقلال . وفى اكتوبر سنة ١٩١٨ ، اعلنت تشيكوسلوفاكيا نفسها بمؤازرة الحلفاء جمهورية مستقلة برئاسة الدكتور مازاريك ؛ وفى نفس الوقت اعلن الصرب والكروات خلع الامبراطور كارل ، ونادوا بأنفسهم مملكة مستقلة هى مملكة الصرب والكروات والسلوفين ، أو مملكة يوجوسلافيا ويطلقها بطرس الأول ملك صربيا . وقامت خلال ذلك ثورة فى بودابست ، واعلنت المجر انفصالها عن الامبراطورية . وقيامها دولة حرة

مستقلة . وبذلك انتهت امبراطورية آل هبسبرج القديمة . وفى أوائل نوفمبر ثارت مدينة فينا بدورها وطالبت الجوع باقامة الحكم الديموقراطى ، فلم ير الامبراطور كارل سوى التنازل عن عرشه والانسحاب ؛ واعلن قيام الجمهورية النمسوية فى ١٢ نوفمبر : واجتمعت فى الثالث عشر جمعية وطنية تولت مقاليد الحكم ، وانتدبت حكومة مؤقتة على رأسها الدكتور رنر الزعيم الاشتراكى ، ودخلت النمسا فى طور جديد من تاريخها .

ويقرر الدستور النمسوى الجديد الذى بدىء بتنفيذه فى نوفمبر سنة ١٩٢٠ أن النمسا جمهورية اتحادية تتكون من ثمان ولايات والعاصمة فينا . وهذه الولايات هى النمسا السفلى والنمسا العليا ، وسالتسبورج ، وستريا ، وكارنتيا ، والتيرول ، وفورارلبرج وبور جنلند . ونظام الحكم نيابى ديمقراطى ، قوامه جمعية وطنية هى (الناسيونال رات) وتتولف بالانتخاب العام ، وتتولى التشريع : ومجلس الاتحاد (البند سرات) ويتخب من اعضاء المجالس الاتحادية ، وسلطاته استشارية فقط ، وينص الدستور على الغاء جميع الامتيازات والالقاب الخاصة وعلى ضمان الحرية الدينية ، وعلى المساواة المطلقة فى الحقوق والواجبات بين جميع السكان . وللجمهورية رئيس ينتخب لمدة أربعة اعوام ولايجدد انتخابه أكثر من مرة . ويبلغ سكان النمسا نحو ستة ملايين ونصف

وقد حددت علائق الجمهورية الجديدة بدول الحلفاء ، ومركزها الدولى بمعاهدة سان جرمان التى عقدت فى سبتمبر سنة ١٩١٩ . وكانت النمسا تريد يومئذ بعد أن فصلت عن باقى اجزاء الامبراطورية القديمة أن تنضم الى المانيا ؛ ولكن الحلفاء عارضوا فى ذلك اشد المعارضة . ونصت المعاهدة على اقتطاع جزء من التيرول النمسوى وضمه الى ايطاليا ، وعلى اقتطاع بوهيميا الالمانية وضمها الى تشيكوسلوفاكيا ؛ ونصت على تنازل النمسا عن جميع حقوقها فى مصر ومراكش والصين ؛ وحددت عدد الجيش النمسوى بثلاثين الفا ووضعت قيودا شديدة على التسليح الجوى ؛ ونصت على حماية الاقليات ، وعلى الزام النمسا بنصيب من تعويضات الحرب

بدأت النمسا حياتها الجديدة فى غمار من الصعاب ، وكانت النظم الاجتماعية والاقتصادية القديمة قد انهارت وساد الانحلال واليأس جميع الطبقات والافراد ، فكان على النمسا الجمهورية أن تخلق لنفسها حياة اجتماعية واقتصادية جديدة ، وأن تبرز من أنقاض الماضى المجيد الى ميدان الكفاح الشاق . وكانت الكتلة الديموقراطية الاشتراكية هى صاحبة الكلمة فى توجيه مصاير النمسا الجديدة ، فهى التى تولت الحكم على أثر انهيار الامبراطورية وهى التى عقدت معاهدة الصلح ؛ وكانت أغلبية فى الجمعية الوطنية التى وضعت الدستور (سنة ١٩١٩) حيث بلغ عدد النواب الديموقراطيين الاشتراكيين ٧٠ والاشتراكيين المسيحيين ٦٤ والوطنيين الالمان وحزب الفلاحين ، وغيرهما ٣٠ ؛ وقد كان هذان الحزبان القويان القديمان ، أعنى الديموقراطيين الاشتراكيين ، والاشتراكيين المسيحيين ، هما اللذان يتنازعان الحكم والسلطان فى الجمهورية الجديدة ، والحزب الأول يمثل طبقات العمال وأصحاب المهن والحرف وله مثل اشتراكية قوية . والحزب الثانى يمثل أصحاب الاملاك والاموال والفلاحين ، ذوى المبادىء والآراء المحافظة ، وتغلب عليه نزعة دينية قوية . وقد لبث تيار الديموقراطية الاشتراكية غالبا زهاء عامين ، وتولى زعيمها الدكتور رنر رآسة أول حكومة جمهورية فى سنة ١٩١٨ ، ولما أجريت الانتخابات العامة للمرة الثانية خرج الديموقراطيون الاشتراكيون باغلبية جديدة حيث بلغت كراسيهم ثمانين مقابل ٦١ كرسيا للاشتراكيين المسيحيين وعاد الدكتور رنر فتولى رئاسة الحكم على قاعدة الائتلاف مع الاشتراكيين المسيحيين . وكان الائتلاف يومئذ ضرورة تمليها الظروف العصيبة التى تجتازها النمسا ، وكان فى كثير من الاحيان ضرورة دستورية أيضا ، لأن الأغلبية الحاسمة لم تكن لاحد الحزبين وكان العمل التشريعى يتطلب التفاهم والمهادنة . وفقدت الديموقراطية أغلبيتها سنة ١٩٢٠ ، وتولى الاشتراكيون المسيحيون الحكم على يد زعيمهم المونسنيور أجناس سيبل ، وهو حبر وعلامة فى القانون الدولى ، ولكن الديموقراطيين الاشتراكيين لبثوا أقلية قوية تناهض الاغلبية وتملى عليها ارادتها فى كثير من الاحيان . وكان اكتساح الحزبين القويين للميدان الانتخابى على هذا النحو يحرم الطبقات الوسطى من أن تمثل تمثيلا قويا ، ويجعل ميدان النفوذ والكفاح قاصرا على معسكرين يمثل كل منهما ناحية متطرفة من المثل والمبادىء ، بيد أن الطبقة الوسطى كانت أكثر ميلا الى ناحية الديموقراطية منها الى الناحية الأخرى .

وأنفقت الجمهورية النمسوية اعوامها الأول فى معالجة المشاكل التى خلفتها الحرب وفروض الصلح ، وشغلت حينا بمسألة النقد

وتدهوره . وكان المونسنيور سيبل رجل الموقف ، فاستطاع بكثير من البراعة والجلد ان يعالج مشكلة النقد بالالتجاء الى عصبة الامم ، واستقر النقد النمسوى منـــذ سنة ١٩٢٣ ، وأخذت النمسا تسير فى طريق الانتعاش الاقتصادى ، وعولجت عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية مثل : مسألة الأجور وتنظيمها ، ومسألة المساكن وحماية المستأجرين ، ومسألة التأمينات والمعاشات ، والتشريع العملى والاجتماعى . وبذل المونسنيور سيبل لتنظيم النمسا الجديدة جهودا تخلق بالاعجاب . وكان يعتمد فى سياسته أثناء هذه الاعوام على جبهة موحدة من حزبه ، أعنى الاشتراكيين المسيحيين والاحزاب الصغيرة الأخرى ، ولكن الديموقراطيين الاشتراكيين كان لهم دائما فى سير الشئون نفوذ قوى ، بل كان هو الغالب فى معظم الاحيان ، وكانت جهودهم خلال هذه الاعوام تتجه الى تقوية حقوق الطبقات العاملة وتوطيدها ، والى مقاومة اصحاب الاموال والصناعات الكبرى والكتلة المحافظة من الملاك ورجال الدين . وكانت أهم المسائل السياسية التى واجهتها الجمهورية خلال هذه الفترة مسألتان : الاولى ، مسألة التيرول الجنوبية ، والثانية مسألة الاتحاد مع المانيا (الانشلوس) ، فاما الاولى فترجع الى ان معاهدة سان جرمان قضت بفصل قسم كبير من أراضى التيرول الجنوبية عن النمسا وضمها الى إيطاليا ، وفيها نحو مائتى الف نمسوى . وعبثا حاولت النمسا أثناء مفاوضات الصلح ان تقنع الحلفاء بتعديل هذا النص والابقاء على حدود النمسا الطبيعية . وقد ازدادت هذه المسألة أهمية وخطورة حينما اشتدت وطأة النظم الفاشستية على أهل التيرول وأخذ السنيور موسوليني فى حرمانهم شيئا فشيئا من اخص حقوقهم القومية والجنسية ، وفرض عليهم اللغة الايطالية فى المدارس والكنيسة ولم يدخر وسيلة لسلخهم عن الكتلة الجرمانية وإدماجهم فى الكتلة الايطالية . عندئذ حاولت النمسا ان ترفع صوتها بالاحتجاج على هذه السياسة ، وقامت الصحف النمسوية والالمانية عامة بحملة شديدة على ماتنزله الفاشستية بأهل التيرول من ضروب الظلم والارغام ، ولوح الرجال المسئولون فى النمسا والمانيا بأمكان طرح المسألة على عصبة الأمم تطبيقا لما تنص عليه معاهدات الصلح المختلفة من حماية الاقليات القومية . ولكن السنيور موسوليني انكر هذه التهم ، وسخر من تدخل العصبة ونوه بما تسبغه الحكومة الايطالية على رعاياها الجدد من ضروب الرعاية والمعاونة ، وأكد أن التيرول الجنوبية ضرورية لسلامة ايطاليا ، وان ايطاليا لن تنزل عنها قيد ذرة . وانتقد الشعب النمسوى موقف المونسنيور سيبل فى هذه المسألة ورماه بالتردد والضعف ، ولكن سيبل لم ير سبيلا للعمل الايجابى ازاء وعيد موسوليني : ولم تستطع النمسا ان تحمل ايطاليا على تغيير شىء من سياستها وخططها فى التيرول ، ولبثت المسألة مثاراً لسوء التفاهم بين البلدين مدى حين ، ومازالت على حالها لم يتخذ بشأنها أى اجراء لانصاف أهل التيرول .

وأما المسألة الثانية وهى مسألة اتحاد النمسا مع المانيا Anschluss ، فقد لبثت مدى اعوام ظاهرة بارزة فى السياسة النمسوية . وهى أمنية قديمة لدعاة الجامعة الجرمانية ترجع الى أواخر القرن الماضى ، وكانت قبل الحرب من غايات السياسة الالمانية . ولكنها لم تتخذ فى النمسا الامبراطورية أية أهمية ، ولم يكن لها سوى أنصار قلائل بين شبيبة هذا العصر ، فلما انتهت الحرب بانهيار الامبراطورية القديمة وتمزيقها ، وفصلت النمسا عن باقى وحداتها شعرت النمسا بمخاطر ضعفها وعزلتها عن باقى الكتلة الجرمانية ، ورأت فى اتحادها مع المانيا شقيقتها الكبرى خير سبيل لضمان مستقبلها السياسى والاقتصادى . واعربت النمسا فعلا عن هذه الامنية لدول الحلفاء على يد مندوبيها فى مؤتمر الصلح تطبيقا لمبدأ الرئيس ولسون فى حرية تقرير المصير ، ولكن الحلفاء عارضوا فى تلك الخطوة أشد المعارضة كما قدمنا ، لأن اتحاد الأمتين الجرمانيتين على هذا النحو يقوى ساعد الكتلة الجرمانية فى أواسط أوربا ، ويجعلها أشد خطراً وأبعد نفوذاً ، ولما بدأت النمسا الجمهورية حياتها الجديدة ، وآنست كل ما يعترضها من الصعاب السياسية والاقتصادية المترتبة على فصلها وعزلتها وتمزيق معاملاتها وعلائقها القديمة ، عادت فكرة الاتحاد مع ألمانيا تبدو لها كعلاج ناجع ، وكان الفريق المتطرف من أنصار الفكرة يرى أن يكون هذا الاتحاد تاما من جميع الوجوه السياسية والاقتصادية أو بعبارة أخرى يكون نوعا من الاندماج العام ، ويرى الفريق المعتدل أن يكون هذا الاتحاد اقتصاديا قبل كل شىء يقرن بتوحيد الخطط السياســـية العامة ، ولكن تبقى النمسا محتفظة بشخصيتها واستقلالها الداخلى . بيد أن الفكرة كانت تلقى على وجه العموم تأييداً كبيراً من الشعب النمسوى ، وكان أنصار الجامعة الجرمانية فى البلدين يروجون لها بالدعاية الواسعة ، وكانت تقام من أجلها المظاهرات فى العاصمة النمسوية من آن لآخر ، وتشجعها الحكومات

النمسوية المختلفة . وكانت الديموقراطية الاشتراكية مع ذلك تشك فى قيمة هذا الاتحاد وتخشى منه على مستقبلها وحقوقها اذا ما انتهى بالقضاء على استقلال النمسا . بيد أنها لم تعارضه بطريقة ايجابية ، وكانت تؤيد جانبه الاقتصادى على الاقل ، خصوصا وقد كانت الديموقراطية الاشتراكية الالمانية يومئذ صاحبة النفوذ والسلطان فى المانيا . واتخذت أول خطوة عملية لتحقيق مشروع هذا الاتحاد فى سنة ١٩٣١ حيث عقدت النمسا مع ألمانيا اتحادا اقتصاديا جمركيا ، وكان المفهوم أنه أول مرحلة فقط ، ولكن دول الحلفاء ، ودول الاتفاق الصغير ، احتجت كلها على هذا الاتحاد بمنتهى الشدة . وانتهى الأمر بسحبه والغائه ، وأدركت النمسا مرة أخرى انه لن يسمح لها بالاندماج فى الجامعة الجرمانية الكبرى .

وكانت فكرة الاتحاد النمسوى الالمانى ما تزال قوية فى النمسا حينما تولى الوطنيون الاشتراكيون الحكم فى ألمانيا فى يناير سنة ١٩٣٣ وأخذوا يعملون لتحقيق برنامجهم ، والمعروف أن العمل على تحقيق وحدة الشعوب الجرمانية فى مقدمة المبادىء التى يحتويها برنامج الهرهتلر ، وليس من ريب فى أن ضم النمسا لألمانيا هو أهم عناصر هذا المشروع ، وكان المفهوم أن ظفر الوطنية الاشتراكية بالحكم فى ألمانيا يقرب أمد هذه الغاية ، ولكن سرعان ما ظهرت الوطنية الاشتراكية الالمانية فى ثوبها الحقيقى ، مسرفة فى العنف والطغيان وسرعان ما أخذت الحكومة الهتلرية تتدخل فى شئون النمسا وتعاملها بخشونة وغلظة كأنها ولاية تابعة لألمانيا . وهنا أدرك الشعب النمسوى حقيقة لم يقدرها فى البداية حق قدرها ، وهو أن أنصار الجامعة الجرمانية لا يفهمون من الاتحاد الا أنه قضاء على كيان النمسا كأمة مستقلة أو بعبارة أخرى ضم النمسا لألمانيا كولاية ألمانية . وشهد الشعب النمسوى فى دهشة وسخط كيف تجنى ألمانيا الوطنية الاشتراكية على النمسا ، وكيف يحاول الدعاة الهتلريون أن يضرموا فى النمسا نار الحرب الأهلية لكى تقضى على وجودها ، وشهدت الديموقراطية النمسوية من جهة اخرى كيف قضى الهتلريون على الديموقراطية الألمانية فى غمر من العنف المثير : عندما انهارت فى الحال فكرة « الاتحاد » (الأنشلوس) ، وظهرت للشعب النمسوى فى روعة خطرها وخطئها ، ونهضت حكومة الدكتور دولفوس ومن ورائها سواد الشعب ترد عدوان ألمانيا الهتلرية ، وتعمل لحماية الاستقلال النمسوى بكل ما وسعت من جهود . ؟

للبحث بقية

محمد عبد الله عنان

حجر رشيد والقلم الهيرغليفى

للاستاذ عبد الفتاح الزيادى

مدرس التاريخ والجغرافيا والاقتصاد بدار العلوم العليا

تعالى الله كان السحر فيهم أليسوا للحجارة منطقين

(شوقى)

ان هذا الحجر وثيقة تاريخية خطيرة أدت الى فك رموز الكتابة الهيرغليفية (المقدسة) ففتحت ما اغلق من تلك المدنية المصرية القديمة التى ترعرعت على ضفاف النيل ودنت قطوفها حتى عمت جهات البحر الابيض الشرقية .

قد هذا الحجر من صخر البازلت ، وهو نوع من الحجارة البلوتونية السوداء المعروفة بصلابتها ، وهو يرى الآن قائما فى الطرف الجنوبى من غرفة الآثار المصرية بالمتحف البريطانى . أطلق عليه المؤرخون هذا الاسم بعد العثور عليه فى مكان قريب من مصب النيل الغربى بالقرب من موضع رشيد . وقد قرر بعض المؤرخين انه كان ملقى على الأرض وقت ان عثر عليه ، وقرر آخرون انه وجد مبنيا داخل جدار قديم كان نابليون قد أمر ثلة من جنوده بهدمه ليعزز ذلك الحصن الذى عرف بعد ذلك باسم حصن « القديس جوليان » .

أما الذى عثر عليه فهو الضابط « بوسار » من فرقة المهندسين الذين رافقوا نابليون فى حملته على مصر فى أغسطس سنة ١٧٩٩ ورقى عقب ذلك الى رتبة جنرال « قائد » .

لما لاحظ « بوسار » ما على وجه الحجر الاملس من الخطوط والنقوش الغريبة أيقن انها لابد ان تكون خطوطا من قلم خاص ، وسرعان ما كاشف رئيسه الجنرال « منو » بما لاحظه ، فأمره هذا بنقل الحجر الى منزله بالاسكندرية ، ففذ بوسار الامر وظل الحجر زمنا فى بيت « منو » لا يعلم أحد من أمره شيئا حتى ادعى « منو » ملكيته واعتبره جزءا من متاعه الخاص

ولما علم نابليون بما كان من أمر هذا الحجر أصدر أمره للجنرال « منو » بنقله الى القاهرة فصدع منو بالأمر ، ونقل الحجر الى « المعهد الوطنى » الذى أسسه نابليون فى المدينة ، وما ذاع خبر نقله